الشبكة الحقوقية
لأجل فلسطين
- نـــداء -

NIDAA-ps.org

٢٠٢٥-٩-٢٣

اللجنة الدولية المستقلة لتقصّي الحقائق بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القـــدس الشرقيـــة، وإسرائيل تصـــدر بيانا بتاريخ ٢٣ أيلول عام ٢٠٢٥ بعنـــوان

تسعى إسرائيل إلى فرض سيطرة دائمة على غزة، وضمان أغلبية يهودية في الأرض الفلسطينيـــة المحتلـــة وداخـــل إسرائيـــل، بحسب لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

تستعرض الشبكة الحقوقية لأجل فلسطين (نداء) أهم الحقائق التي وردت في بيان اللجنة الدولية المستقلة لتقصّي الحقـــائـــق بشـــأن الأرض الفلسطينـــيـــة المحتلـــة، بما فيها القـــدس الشرقيـــة، وإسرائيـــل حول تقريرها الجديد الذي

سيُعرَض على الدورة الثمانين للجمعية العامة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ في نيويورك.

جنيف/نيويورك:

قالت اللجنـةُ الدوليـةُ المستقلّة لتقصّي الحقائق بشأن الأرض الفلسطينية المحتلّة، بما فيها القدسُ الشرقية، وإسرائيل في تقريرٍ جديدٍ اليوم ما يلي:

- إنّ حكومةَ إسرائيل أظهرت نيةً واضحةً ومتسقة لإرساء سيطرةٍ دائمة على قطاع غزة، مع ضمان أغلبية يهودية في الضفة الغربية المحتلة وداخل إسرائيل.

- تحقّقت اللجنةُ من التطوّرات المتعلّقة بالأرض والإسكان في جميع مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل.

- يقدّم التقرير خلفيةً تاريخيةً ذات صلة، ويحدّد الجذور التاريخية لعمليات مصادرة الأراضي وتهجير السكان والتمييز في الأرض والسكن وبناء المستوطنات وتوسعتها.

- يشمل التقرير أيضًا ملخصًا لورقةٍ قدّمتها اللجنةُ حول سلوك إسرائيل في قطاع غزة بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وقد نُشرت في ١٦ أيلول/سبتمبر خلال الدورة الستين لمجلس حقوق الإنسان.

الشبكة الحقوقية
لأجل فلسطين
- نـــداء -

NIDAA-ps.org

٢٠٢٥-٩-٢٣

■ خلصت هذه الورقة إلى أنّ أربعةَ أفعالٍ إباديّة قد نُفِّذت في غزة. وقد ارتكبت هذه الأفعال السلطاتُ الإسرائيلية وقواتُ الأمن مع قصدٍ خاص لتدمير الفلسطينيين في غزة. وتُنسَب أفعالُ القادة الإسرائيليين إلى دولة إسرائيل؛ وبناءً عليه، تتحمّل إسرائيل بصفتها دولةً مسؤوليةَ ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والفشل في منعها والفشل في معاقبة مرتكبيها.

■ وجدت اللجنة أنّ رئيسَ إسرائيل ورئيسَ الوزراء ووزيرَ الدفاع السابق قد حرّضوا على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

■ بشأن قطاع غزة، وجد التقريرُ المنشور اليوم أنّ السلطات الإسرائيلية قامت على نطاقٍ واسعٍ ومنهجيٍّ بهدم البنية التحتية المدنية في الممرّات والمنطقة العازلة، وواصلت توسيعَ المناطق الخاضعة لسيطرتها لتصل إلى ٧٥٪ من مساحة قطاع غزة بحلول تموز/يوليو ٢٠٢٥.

■ أدّت الإجراءاتُ التي اتخذتها السلطاتُ الإسرائيلية لتوسيع المنطقة العازلة وإنشاء الممرّات إلى تقليصٍ كبيرٍ في المساحة المتاحة للفلسطينيين، مع انعكاساتٍ خطيرة على قدرتهم على ممارسة حقّهم في تقرير المصير.

■ بتدمير الأعيان المدنية والنقل القسري للسكان، وجدت اللجنةُ أنّ السلطات الإسرائيلية قد حرمت عمدًا الفلسطينيين في غزة من موارد لا غنى عنها لبقائهم.

■ رأت اللجنة أنّ هذه الأفعال فرضت عمدًا ظروفَ معيشةٍ على الفلسطينيين في غزة يُقصد بها تدميرُهم ماديًا، كليًا أو جزئيًا، وهو فعلٌ أساسيّ من أفعال جريمة الإبادة الجماعية.

■■ قالت نا في بيلاي، رئيسةُ اللجنة الدولية المستقلة لتقصّي الحقائق بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل:

«يجب على إسرائيل أن تُنهي فورًا وتُعكس مصادرةَ الأراضي الفلسطينية واستخدامَها في غزة، بما في ذلك من أجل إنشاء المنطقة العازلة والممرات وتوسعتها. ويجب أن تُعيد جميع الأراضي المصادَرة إلى مالكيها الفلسطينيين. إنّ مصادرة إسرائيل للأراضي والسيطرة عليها بدعوى الاعتبارات الأمنية لم تُحقّق مزيدًا من الأمن لأحد، بل عمّقت بؤسَ الشعب الفلسطيني وحرمته من موارد لا غنى عنها لبقائه، بما في ذلك القدرة على إنتاج الغذاء».

■ في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تُبيّن السياساتُ والإجراءات التي نُفِّذت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ - بما في ذلك الدعمُ الصريحُ والضمني لأعمال المستوطنين العنيفة- وجود نيةٍ واضحة لتهجير الفلسطينيين قسرًا، وتوسيع الوجود المدني اليهودي الإسرائيلي، وضمِّ الضفة الغربية بأكملها، بما يمنع أي إمكانيةٍ لتقرير المصير وقيام دولةٍ فلسطينية ويُبقي على احتلالٍ غير محدّد الأجل.

■ وجدت اللجنةُ أنّ العمليات العسكرية الإسرائيلية في جنين وطولكرم ومخيّم نور شمس-التي بدأت مطلع عام ٢٠٢٥- قد غيّرت المشهدَ الجغرافيّ على نحوٍ كبيرٍ عبر تدمير المباني والبنية التحتية وتهجير السكان الفلسطينيين. وقد صُنِّفَت بعضُ المباني المدمَّرة من قِبل الجيش الإسرائيلي على أنّها «منازل إرهابيين»، ودُمِّرت عقابًا وللردع. ووجدت اللجنة أنّ هذه الأفعال غيرُ مبرَّرة عسكريًا وترقى إلى عقابٍ جماعي.

■■ قالت نايلي بيلاي، رئيسةُ اللجنة الدولية المستقلة لتقصّي الحقائق بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل:

أشعرُ بالاشمئزاز الشديد من خطة وزير المالية الإسرائيلي سموتريتش التي أُعلن عنها أخيرًا لضمِّ ٨٢٪ من الضفة الغربية المحتلة، ومن المصادقة على خطة تُكرّس توسعةَ مشروع المستوطنات في منطقة E1، مع تأكيد رئيس الوزراء نتنياهو أنّ ذلك سيضمن عدم قيام دولةٍ فلسطينية. إنّ هذه التطوّرات تعضّدُ نتائجنا. لقد غدت التمادي الإسرائيلي في كامل الضفة الغربية وسلبُ ونقلُ مجتمعاتٍ فلسطينية عديدة أهدافًا صريحة يتفاخر بها المسؤولون الإسرائيليون علنًا. هذه الخطط والتصريحاتُ مشينة ويجب إدانتها على نطاقٍ واسع».

■ فيما يتعلق بالوضع داخل إسرائيل، وجدت اللجنةُ أنّ حكوماتٍ إسرائيلية متعاقبة نفّذت قوانينَ وسياساتٍ لتقليص الحَيّز الفلسطيني، بما في ذلك عبر حصر البلدات الفلسطينية وعرقلة انتقال الفلسطينيين من مواطني إسرائيل واندماجهم في البلدات اليهودية.
وبالإضافة إلى ذلك، فإن حواجزَ غير رسمية ناتجةً عن اختلالاتٍ أوسع-وخاصةً اجتماعية-اقتصادية- قد تفاقمت وترسّخت على مدى عقود، على نحوٍ يُعيق الاندماج أكثر فأكثر. وقد تمّ تحديد بعض السياسات والقوانين على أنّها تمييزيةٌ صراحةً، فيما يُفضي غيرُها إلى آثارٍ تمييزية تُنتج أشكالاً من الفصل.

الشبكة الحقوقية
لأجل فلسطين
- نداء -

NIDAA-ps.org

٢٠٢٥-٩-٢٣

■ تشير أوجهُ الشبه بين سياسات الأرض والإسكان المؤثّرة على الفلسطينيين في إسرائيل وتلك المطبّقة تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة إلى وجود سياسةٍ أوسع تجاه مجموع السكان الفلسطينيين، تهدفُ إلى ضمان أغلبيةٍ يهودية في جميع المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وبما يقلّص إمكانية تقرير المصير جغرافيًا للشعب الفلسطيني.

■■■ حدّد التقريرُ ستةَ وزراءَ إسرائيليين باعتبارهم الأكثرَ تحمّلاً للمسؤولية عن الجرائم الدولية المتعلقة بالأرض والإسكان، فضلاً عن جرائم أخرى سبق أن حدّدها تقاريرُ اللجنة:

رئيسُ الوزراء
بنيامين نتنياهو

مسؤولٌ نهائياً عن سلوك إسرائيل في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ومسؤولٌ مباشرةً عن إصدار أوامر بارتكاب أفعالٍ ترقى إلى جرائم حربٍ وجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية.

وزيرُ الدفاع الحالي
إسرائيل كاتس

مسؤول عن أفعال قوات الأمن الإسرائيلية في غزة.

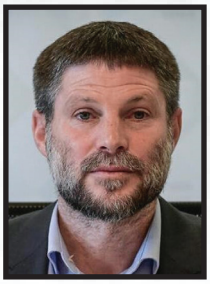

وزيرُ المالية
بتسلئيل سموتريتش

مسؤول عن دفع بناء المستوطنات وتوسعتها في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

وزيرةُ الاستيطان والمشاريع القومية
أوريت ستروك

مسؤول عن دفع بناء المستوطنات وتوسعتها في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

وزيرُ الأمن القومي
إيتمار بن غفير

مسؤول عن سوء معاملة المعتقلين الفلسطينيين من قِبل سلطات السجون الإسرائيلية كما حدّدته اللجنة في تقريرها السابق إلى الجمعية العامة.

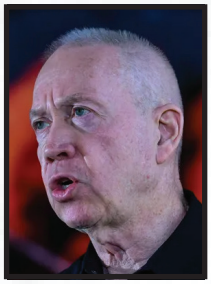

وزيرُ الدفاع السابق
يوآف غالانت

مسؤول عن أفعال قوات الأمن الإسرائيلية في غزة، ومسؤول أيضا عن جريمة التحريض على الإبادة الجماعية.

■■■ يضمّ التقريرُ توصياتٍ موجّهةً إلى جميع الجهات الحاملة للالتزامات:

■ تحثّ اللجنةُ حكومةَ إسرائيل على إنهاء ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية فورًا في قطاع غزة والامتثال الكامل لتدابير محكمة العدل الدولية المؤقتة وللرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٢٤.

■ تحثّ اللجنةُ الحكومةَ الإسرائيلية على إنهاء احتلالها غير المشروع للأراضي الفلسطينية دون إبطاء.

■ تحثّ اللجنةُ الحكومةَ الإسرائيلية على إزالة جميع المستوطنات والمستوطنين من الضفة الغربية وسائر الأراضي المحتلة الأخرى.

■ تحثّ اللجنةُ الحكومةَ الإسرائيلية على إنهاء ثم عكس آثار جميع سياسات الأرض والإسكان والتخطيط التمييزية التي تُعزّز الفصل في تخصيص الأراضي والإسكان داخل إسرائيل.

سيُعرَض تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصّي الحقائق بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل على الدورة الثمانين للجمعية العامة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ في نيويورك.

انتهى.